تاريخ استقبال المقال: 2018/07/20 تاريخ مراجعة المقال: 2018/12/05 تاريخ قبول نشر المقال: 2019/01/06

سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956م

Jacques Soustelle Policy to Abolish the Algerian Revolution (1955-1956)

محمد شبوب[1] و محمد بن موسى[2]
[1]جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-
المؤلف المراسل: penyaminacheboub_48@outlook.com
[2]المركز الجامعي أحمد زبانة-غليزان-
bmohammed179@gmail.com

الملخّــص:

حين اتخذت القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قرارها التاريخي لإعلان ثورة التحرير في 01 نوفمبر 1954م وكان كذلك، ولكن الطرف الآخر استقبل قيامها بالمفاجاة وهذا دلالة على مدى سريتها، ومن ثم بدأت التعزيزات واردة أكثر في المجال العسكري للقضاء على الثورة في مهدها كما ادعوا ذلك، وعندما اجتمعوا ذات مرة في أواخر نوفمبر من نفس السنة، نادوا بانه ينبغي دفن التمرد، والبحث عن زعماء هذا التمرد ومنظمتهم ملحيهم من الخريطة. لكن سياسة القمع هذه يبدوا أنها فشلت ودلائل ذلك تتجسد في تجدد مسلسل الإصلاحات الذي كانت تعود إليه السلطات الفرنسية حينما تدعى الضرورة، ونذكر في هذا المقام الإصلاحات التي قام بها جاك سوستال في تاريخ الحرب الفرنسية ضد الجزائر.

الكلمات المفتاحية : جبهة التحرير الوطني-الثورة التحريرية الجزائرية- سوستال- سياسة القمع- الاصلاحات.

Résumé :

Lorsque le commandement du Front de libération nationale prit la décision historique de déclarer la révolution de libération le 1er novembre 1954, les autorités françaises l'ont reçu avec surprise, ce qui confirme la confidentialité de l'opération. De là elle a procédé au renforcement du secteur militaire pour étouffer la révolution dès sa naissance.

Lors d'une réunion, fin du mois de novembre de la même année, les autorités françaises, ont appelé à l'élimination de l'insurrection ainsi que les dirigeants et leurs organisations. Cependant cette politique de répression semble avoir échoué, et la preuve de cela se reflète dans le renouvellement de la série de réformes que les autorités françaises utilisaient quand il était nécessaire, et nous rappelons ici les réformes de Jacques Sustal dans l'histoire de la guerre française contre l'Algérie.

Mots-clés: Front de libération nationale - Révolution de libération algérienne - Politique de Jacques Sustal - Politique répressive - Réformes.

Abstract:

The supreme leadership of the national liberation Front took a historic decision to declare the liberation revolution on November 1, 1954, and the outbreak was successful no doubt. However, this suprised the opposite side of the revolution, which shows to what extent its plan was made secret. Hence, there were some claims about potential military reinforcements for eliminating the revolution in its infancy. Once met in the late November of the same year, they called for the insurgency to be buried, and searched for the leaders of this rebellion and their organizations to whip them off the map. Yet, this policy of repression seems to have failed; and the evidence is reflected in the renewal of the series of reforms used by French authorities whenever necessary. At this point, it is important to refer back to Jacques Sustal's reforms in the history of the French war in Algeria.

Keywords: National Liberation Front, Algerian Liberation Revolution, Jacques Sustal's policy, Repressive policy, Reforms.

مقدمة :

حين اتخذت القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قرارها التاريخي لإعلان ثورة التحرير في 01 نوفمبر 1954م كان كذلك، ولكن الطرف الآخر استقبل قيامها بالمفاجأة وهذا دلالة على مدى سريتها، ومن ثم بدأت التعزيزات واردة أكثر في المجال العسكري للقضاء على الثورة في مهدها كما ادعوا ذلك، وعندما اجتمعوا ذات مرة في أواخر نوفمبر من نفس السنة، نادوا بأنه ينبغي دفن التمرد، والبحث عن زعماء هذا التمرد ومنظمتهم لمحيهم من الخريطة. لكن سياسة القمع هذه يبدوا أنها فشلت ودلائل ذلك تتجسد في تجدد مسلسل الإصلاحات الذي كانت تعود إليه السلطات الفرنسية حينما تدعى الضرورة، ونذكر في هذا المقام الإصلاحات التي قام بها جاك سوستال في تاريخ الحرب الفرنسية ضد الجزائر من1955 إلى غاية

1956م، والاشكالية المطروحة هي ماهي ظروف صدور تلك الإصلاحات، وعلى أي أساس تم اعتمادها، وهل حققت الأهداف المرجوة؟

1- التعريف بجاك سوستال[Jacque Emile Doustelle] (1912-1990م) :

اسمه الحقيقي بن سوسان Ben soussan ، وهو من مواليد 03 نوفمبر 1912 بمونتبيليي Montpellier وهو ينحدر من أصول يهودية بالبرتغال، درس علم الأجناس(الأثينولوجيا) والفلسفة وتخصص في أمريكا اللاتينية[1]، ولهذا يكن باسم الفيلسوف العبقري، كما عرف عنه أنه مثقف يساري.

في 1940م، أضحى من المقربين إلى الجنرال دوغول Général Dougol[2] الذي كلفه بعدة مهام منها:

- محافظ وطني للإعلام سنة 1942م ومدير عام للمخابرات ومحاربة التجسس خلال الفترة الممتدة مابين 1943-1944.
- وبعد تشكيل حزب تجمع الشعب الفرنسي من قبل دوغول 1947 عين أمينا عاما للحزب في الفترة 1947-1951 ثم نائبا في منطقة الرون[3] باسم التجمع.

عينه رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس[Mendès France 4] حاكما عاما في الجزائر في 15 فيفري 1955 خلفا لروجي ليونار Roger Leonard، وبعد سقوط حكومة منداس فرانسMendès France أبقته حكومة إدغار فور[Edgar For -5] في منصبه، وفي 02 فيفري 1956م غادر "جاك سوستال"**Jacques Sustal** الجزائر بعد استخلافه" بروبير لاكوست" Probre Lacoste في عهد حكومة غي مولي.

بعد مجيء دوغولGénéral Dougol إلى الحكم في الجزائر على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة[6]، استلم "جاك سوستال"**Jacques Sustal** وزارة الإعلام سنة 1958م ثم وزيرا منتدبا مكلفا بالمقاطعات الصحراوية في جانفي 1959م.استقال جاك سوستال**Jacques Sustal** من منصبه بعدما استحدث الجنرال دوغولDougol مشروع تقرير المصير للجزائريين 19 ديسمبر1959م، نفي سوستال**Jacques Sustal** إلى إيطاليا في 1961م ولم يعد منها إلا بعد الإعلان عن العفو العام في أكتوبر 1968. مات جاك سوستال**Jacques Sustal** في 07 أوت 1990 تاركا وراءه عديد الكتب، وأشهر ما كتب عن الجزائر كتب :

- Aimée et Souffrante Algérie
-Le Drame Algérien et la décadence Française 1957
- Algérie. le chemin et la paix 1960
- L'espérance Trahie 1958-1962

2- ظروف تولي جاك سوستال منصب الحاكم العام بالجزائر :

عند اندلاع ثورة 01 نوفمبر 1954م كان رد فعل أغلب المسؤولين الفرنسيين أمثال روجي ليونارRoger Leonard الحاكم العام في الجزائر، ووزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand [7] في استعمال القوة لقمع الثائرين من جهة، وانشغال فرنسا بثقل مشاكل مستعمراتها في تونس، المغرب الأقصى والهند الصينية من جهة أخرى، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في الجزائر أمام وضع جديد بعد فشل روجي ليونارRoger Leonard في القضاء على التمرد الحاصل في الجزائر، فقامت بعزله وتعويضه "بجاك سوستال" **Jacques Sustal** كحاكم عام في الجزائر ظنا منها أن تغيير الوضع في الجزائر يتطلب تغيير القادة، لكن المستوطنين لم يرضوا بشخص سوستال **Jacques Sustal** وثقته، لأن حكومة منداس

فرانس Mendès France (1954-1955م) هي التي عينته من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتقدون أن إستعمال القوة دون قيود هو الأسلوب الفعال لسحق المتمردين[8].

في 15 فيفري 1955م أصبح جاك سوستال**Jacques Sustal** حاكما عاما على الجزائر، وتسلم مهامه ليجسد سياسة الإصلاحات التي جاء بها رئيس الحكومة منداس فرانسMendès France لقمع الثورة وخنقها بعد فشل سياسة القمع والإرهاب غير المجدية أمام انضمام السكان إلى جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

اتبع جاك سوستال سياسة الإصلاحات حتى آخر عهدته وهو يحرر نفس المبادئ والتصريحات[9] فشرع في التعرف على الحياة المدنية والعسكرية في الجزائر،كما قام بعدة زيارات وتفقدات لنواحي البلاد وما تعانيه من تخلف وفقر شديدين، فقد صرح سوستال**Jacques Sustal** عن زيارته للأوراس أن هذه المنطقة شهدت تزايدا ملحوظا في عدد السكان الثائرين، لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية[10].

مما جاء في أول تصريح له بالجزائر مايلي: "...إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل، وبهذه النية قدمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المدنية والسياسية والثقافية، ويجب أن تتظافر كل القوى الحثيثة في قطر الجزائر، هذا التقويم والإتحاد هو أول وسائل النجاح".

من هنا يظهر إصرار الحاكم العام على تبني سياسة الإصلاحات التي إعتبرها من أولى أولوياته في عمله في الجزائر ولا يتأتى ذلك إلا بتظافر المجهودات الجزائرية معه أي "جاك سوستال"**Jacques Sustal** يهدف من

تصريحه هذا إلى ضم مجموعة جزائرية إلى صفه أو بالأحرى خلق فئة جزائرية موالية له (القوة الثالثة[11].

وقد حدد أهداف استيراتيجيته المستقبلية أمام المجلس الجزائري في 23فيفري 1955م عندما قال: " إننا نريد أن تترقى النظم المحلية رقيا حقيقيا وذلك ليمكن من جهة إشراك سكان البلاد بصفة حقيقية فعالة في مباشرة مهام مصالحهم ومن ذلك إصلاح الأحوال الممتزجة كما يوجب علينا الدستور الجزائري..."[12]

الوالي العام ومن خلال تصريحه هذا يوضح لنا سياسته الإصلاحية التي تمس كل المجالات دون إستثناءات كبديل عن سياسة القمع والترهيب.

3- إصلاحات جاك سوستال Jacques Sustal :

3-1 الإصلاحات السياسية والإدارية:

إصلاحات جاك سوستال لم تخرج عن نطاق مبادئ الحكومة الفرنسية في جعل الجزائر أرضا فرنسية، والتي لخصها له فرانسوا ميتران (François Mitterrand[13] في حوار معه في النقط التالية:

* مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف أو إفراط في نفس الوقت.
* الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي دون أي تخاذل.
* التعجيل في إجراء ترقية المسلمين إلى الوظائف والمسؤوليات والذي بدأ فيه من قبل.

وختم فرانسوا ميتران François Mitterrand [14] حديثه مع سوستال قائلا له: "...إن الحكومة ستضع ثقتها فيك للتفكير والعمل"، ويرد سوستال أنه" أمام ذلك لم أجد ما يبرّر رفضي لهذه المسؤولية".

جاء جاك سوستالJacques Sustal بمشروعه الإصلاحي في 27 ديسمبر 1955م، الذي اعتمد فيه على تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947م، وأخطر ماورد في ذلك المشروع هو خطة "الإدماج"(Integration) التي قصد بها تساوي الجزائريين مع المستوطنين في جميع الحقوق والواجبات دون أي اعتبار ديني أو عرقي[15] وهذا مايحقق لنا سياسة "الإندماج" (Assimilation)[16]؛ أي التجنيس من ناحية ،ومن ناحية أخرى وأمام التيار المعارض لسياسة الإدماج، ولضمان نجاح مشروعه السياسي المراد تطبيقه في الجزائر، أعاد جاك سوستال تشكيل ديوانه من عناصر معتدلة الإتجاه ذات خبرة وتجربة وتفتح في التعامل مع القضية الجزائرية ومتوافقة مع أهدافه ومراميه الإستعمارية ومنهم :

* السيدة جرمان تيليون German Tillion عالمة الاجناس والمتخصصة في القضايا البربرية، أسندت إليها مهمة بناء المراكز الإجتماعية وتقديم المساعدات الاقتصادية للجزائريين المغوزين.

* الرائد مونتاي فينسون Monteil Vincent المتخصص في الشؤون الإسلامية ،كلف بمهمة إيجاد قنوات إتصال مع الجزائريين والتفاوض معهم.

* جاك جواي Jacques Juillet والذي عين كمدير للديوان العسكري.

* غي لاماسورGuy Lamassour وعلى رأس جهاز الشرطة احد مقربيه وهوهنري بول إيدو Henry Paul Eydoux

3-1-1 إصلاح نظام البلديات :

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو إستحضار نظام البلديات السابق المعتمد من طرف الإدارة الإستعمارية الذي ظهر بموجب قانون 5 أفريل 1884 كالتالي:

* بلديات كاملة الصلاحيات بها أكثرية أوروبية وأقلية جزائرية.
* بلديات مختلطة بها أقلية أوروبية وأكثرية جزائرية.
* بلديات مجزأة: وهي مقاطعات لا تضم السكان الأوروبيين ويسيرها قائد.

جاك سوستال **Jacques Sustal** أصلح نظام البلديات عن سابقه في التعديلات التالية :

1- البلديات كاملة الصلاحيات منافية لمبدأ المساواة ولذلك عمد سوستال **Jacques Sustal** إلى إعادة النظر في قاعدة التمثيل داخل مجالس هذا النوع من البلديات،وإعتماد مبدأ المساواة بين الهيئتين الأوروبية والمسلمة دون اعتبار ديني أو عرقي[17].

2- ترقية الدواوير إلى بلديات مصغرة وإقامة مراكز ريفية مصغرة لها خصوصياتها وفيما بعد تحولت إلى بلديات.

3- قسم كل بلدية مختلطة إلى ثلاث أو أربع بلديات ريفية تضم كل منها عددا من المراكز الريفية.

4- أعاد تنظيم الإدارة الإقليمية للجزائر بواسطة تقسيم إداري جديد لها، حيث أنشأ عمالة رابعة وهي عمالة بونة (عنابة)[18] بموجب قانون 07 أوت 1955م إلى جانب العمالات الثلاث(قسنطينة والجزائر ووهران)، وارتفع عدد الدوائر الإدارية من 20 دائرة إلى 32 دائرة.

هدف جاك سوستال**Jacques Sustal** من وراء هذا التعديل الإداري إلى تقريب الإدارة من الأهالي، وابراز تفانيه في خدمة الجزائريين وتحسين وضعية الجزائريين[19] ظاهريا أما باطنيا تشجيع الإتصالات بين السلطات المحلية والجماهير، والبحث عن قوة ثالثة[20] من الطبقة السياسية المعتدلة لضرب الثورة ولتسهيل عملية مراقبة وضبط حركة الاهالي على الدوام.

3-1-2 إنشاء المصالح الإدارية المختصة:

جاءت فكرة انشاء المصالح الإدارية المختصة Les Sections Administratives Spécialisés) S.A.S أو مناطق التهدئة بعد فشل السلطات [21] الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي ارجعتها الى غياب الإدارة المحلية، وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية، ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري.

تجسدت الفكرة في 30 أفريل 1955م عندما أنشا سوستال قيادة مدنية وعسكرية بالاوراس وتعيين "الجنرال بارلانج"**Général Parlang** لقيادتها المؤهل لأن يكون "**قلب فرنسا النابض في كل دوار**"، ولهذا نجد قياد المصالح الإدارية المختصة من المؤسسات العسكرية التي تطور عددها من 30 مكتب في 1955م إلى 490 مكتب سنة 1956م لتصل سنة 1958م إلى 590 مكتب.

ظهرت المصالح الإدارية المختصة المعروفة بـــ S.A.S في القرار الذي أمضاه جاك سوستال**Jacques Sustal** المؤرخ في 26 سبتمبر 1956 الذي احتوت مادته الرابعة على مهام ضباط المصالح الإدارية المختصة وهي:

1* المهام الادارية :

– ضباط المصلحة مسؤولوا الحالة المدنية والوسطاء بين الإدارات الحكومية.

– اشرافهم على المفوضيات الخاصة بعد إلغاء البلديات المختلطة في 15 جانفي 1957

– يحدد ويرسل إلى وكيل الوالي الإحتياجات المحلية.

– تحضير الإنتخابات العامة والبلدية ودفع السكان للمشاركة فيها.

– احصاء عدد السكان في كل مركز.

2* المهام الإجتماعية والتربوية :

– تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مركز المساعدة الصحية المجانية التي يشرف عليها الجيش الفرنسي والصليب الأحمر الفرنسي.

– توزيع المواد الغذائية.

– فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص حيث تطورت هذه المصالح ففي سنة1960 وصلت إلى حوالي 400 مركز تمهني و 402 مركز تكوني للكبار.

– الإهتمام بالعنصر الأنثوي من خلال إنشاء مراكز العناية بشؤون المرأة الجزائرية وتعلمها مهنا وتشجيعها على الخروج من المنزل وإستدراجها لتندمج مع قيم المجتمع الفرنسي الغربي[22].

3* السياسية والعسكرية :

– مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثروة.

– تشجيع الجزائريين على الإنضمام إلى جانب فرنسا، فرديا وجماعيا.

– المشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن لوحدات جيش التحرير الوطني عن طريق:

– تخصيص مبالغ مالية سرية لشراء ذمم الجزائريين وتحويلهم الى عملاء.

– استغلال الخلافات الحرفية و تعميق مبدأ فرق تسد[23].

– استغلال البلاغات الكاذبة المثبطة للمعنويات والحملات الدعائية بواسطة مكبرات الصوت في الأسواق والساحات وقاعات العرض السنمائية وإرغام المساجين على كشف أسرار الثورة[24].

وقد اعترفت فرنسا في العديد من تقاريرها بفشل هذه الإستراتيجية بسبب:

1/ الإجراءات المتخذة من جبهة التحرير الوطني ضد الخونة والعملاء.

2/ قوة ومقدرة التنظيم السياسي والإداري الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني، إذ يذكر أحدهم وهو في نفس الوقت ضابط لإحدى المصالح الإدارية بالقول: "نبحث عن هذا التنظيم وندمره، لكن يعيد بناء نفسه مرة ثانية، فأعضاؤه متواجدون في كل مكان وعلى استعداد تام للتضحية، ورغم قلتهم فهم يتميزون بفعالية فائقة ومنظمة".

ولتضييق الخناق على نشاط جبهة التحرير الوطني وجيشها العسكري في التجمعات العمرانية الكبيرة، سارعت الحكومة العامة الى إنشاء مصالح شبيهة بالمصالح الإدارية المختصة عرفت بإسم المصالح الإدارية الحضرية.

وقد برر الجنرال **راؤول سالان**(**Raúl Salan** [25] الإجراء بالنجاح الذي دققه هذا الأسلوب،يقصد نظام المصالح الإدارية المختصة،في القرى الداخلية ،مما دفعنا الى إقامة المصالح الإدارية الحضرية وأيضا من أجل كسب سكان الأحياء القصديرية.

2-3 الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية :

1/ الإصلاحات الاقتصادية :

أ) الزراعة :

اهتم سوستال**Jacques Sustal** كثيرا بالفلاحة[26] الخاصة وإن النظام الاستعماري شجع القطاع الزراعي بعدة إجراءات سهلت للمواطنين من الاستحواذ علي عدد كبير من المساحات الزراعية في الجزائر، الذين أقاموا فيها زراعات مختصة كزراعة الكروم، الحوامض.... التي أطلقت عليها بالزراعة النقدية[27] أي الاستعمار الفرنسي، إهتم بالتجارة الداخلية وخاصة الخارجية لتصدير المنتوجات الأوروبية في الجزائر الى فرنسا وأوروبا ولتطوير هذه العملية التي أطلق عليه **جاك سوستال** اسم "**خطة الإصلاح الزراعي في الجزائر**[28] عمد إلى:

1)- عصرنة القطاع الفلاحي وتحديثه أي إدخال المكننة لتجاوز الوسائل التقليدية.

2)- تنظيم الملكية العقارية وتجميع الاستغلالات الريفية وإصدار عقود الملكية.

3)- تهيئة النظام العقاري: يهدف نص المشروع إلى؛

* تسهيل المبادلات وإعادة تنظيم الملكية العقارية، وإقامة مساحات استصلاح الأراضي.

* تجميع الإستغلالات الريفية بإعادة توزيع جديد و عادل.

* إجراء تحقيق عقاري يعجل بإصدار عقود للملكية، تقوم مصالح الولاية العامة بمتابعتها، وهي مهمة يطول أمدها.

4)- تأسيس "**صندوق التوسيع والعنصرية**": مهمته كراء الأراضي الزراعية، معرفة نسبة التشغيل وتحديد الملكيات، كلها من مهام هذا الصندوق الذي يعتبر بمثابة "ديوان الإصلاح الزراعي" إضافة إلى كراء الأراضي

وتهيئة القطاع الزراعي ويضمن أيضا طلبات قروض الفلاحين[29] لتمكينهم من اقتناء تجهيزات ووسائل الزراعة وكذلك تحديد أجور العمال[30].

6)- إلغاء نظام الخماسة[31]: وصفته النصوص القانونية بـــ"الوضعية المؤسفة" أو "المشكل الخطير" لأن الخماس الذي يحصل على خمس الإنتاج يبقى تابعا دائما لمستخدمها باستمرار، وبالتالي تكون حالته مزرية.

7)- تهيئة مؤسسات القرض الفلاحي: هناك مؤسستين مؤسسة مخصصة للقطاع المتطور"القرض الفلاحي المشترك" والمؤسسة الأخرى للقطاع التقليدي والمتمثلة في "الشركة الفلاحية للإحتياط"[32]. حيث كان الأوروبيون يمثلون لوحدهم 16% من السكان، 65% من المنتوج الفلاحي والجزائريين الذين يمثلون 72% من السكان، الباقي من المنتوج. بلغت قيمة الإنتاج للهكتار الواحد في القطاع الحديث حوالي 34.000 فرنك، وفي القطاع التقليدي 6.400 فرنك، ماسمح للأوروبيين وبعض الملاك الجزائريين بكسب 180.000 فرنك للواحد وللفلاحين17.691 فرنك. ووصل مدخول 5.840.000 مزارع جزائري سنة 1955م، 19.200 فرنك للشخص الواحد فقط ووصل مدخول الطبقات المترفة من الأوروبيين 1.500.000 فرنك، أما الطبقات المتوسطة227.000 فرنك للشخص الواحد.[33]

8)- تثمين الأراضي بالري الإهتمام بالأراضي المسقية التي إذا ما تم إستغلالها استغلالا جيدا بتوفير الماء خاصة لها فإن المنتوج كبير، يوفر الثروة الزراعية للسكان والتشغيل كقدر أكبر، وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين.

ب) الصناعة في الجزائر[34].

جاء في خطاب جاك سوستال**Jacques Sustal** أمام الجمعية الجزائرية يوم 23 فيفري 1955 : " لا أحد منا يجهل بأنه توجد فوق أرضنا وفي باطنها وسائل ضخمة للشغل والطاقة والإنتاج... ولا أجهل الصعوبات التي يواجهها نشاط الصناعة في الجزائر، فمساعدة المؤسسات الصناعية والتجارية تبقى من أهم الأمور التي تشغل إدارتنا".

من خطاب سوستال يتضح لنا أن الصناعة الجزائرية ضعيفة ستطورها الإدارة الفرنسية نظرا لضعف الآلة الصناعية وتطور الآلة الفرنسية، وأنه يوجد 700 تقني يتحكمون في مقاطعة أكبر من فرنسا والذين سرعان ما وجهوا إهتماماتهم إلى بترول الصحراء الجزائرية.

جاك سوستال **Jacques Sustal** منح أهمية بالغة لمسألة خفض أسعار الطاقة الكهربائية[35] واهتدى إلى دمج مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر في مؤسسة كهرباء وغاز فرنسا وتوحيد الأسعار.ففي سنة 1954م كانت تمتلك الجزائر بنية تحتية للإتصالات تتكون من 4 محطات للطائرات دولية ووطنية و30 محطات جوية تجارية جهوية، وكانت تمتد شبكة الإتصالات إلى 126.000 بريد مركزي[36].

أسس سوستال**Jacques Sustal** ما يسمى بـــ" مصلحة العمل الاقتصادي" ومن أجل تفعيل مبدأ لامركزية الصناعات الفرنسية تجاه الجزائر كما جاء سوستال**Jacques Sustal** بقرار تأسيس "محافظة التصنيع" تكون على إتصال مباشر ويومي مع الأوساط المهنية والوزارات[37].

كان هدف الحاكم العام من وراء اهتمام السلطات الفرنسية بالقضية الفلاحية والصناعية هو تشجيع الفلاحين والحرفيين على الاستقرار والتعلق بالأرض فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني في الأخير.

2/ الإصلاحات الاجتماعية :

فتح جاك سوستال المجال أمام المسلمين الجزائريين مجال الإلتحاق بالوظيف العمومي وخاصة الوظائف العليا التي كانت حكرا على العنصر الأوروبي فقط، حيث قدر عدد المسلمين الجزائريين في قطاع الوظيف العمومي 22% سنة 1947م إلى 29% سنة1954م، لذلك إعتمد جاك سوستال**Jacques Sustal** مشروع تأسيس مراكز التكوين المهني لاستيعاب الشباب الجزائري مهمتها تحضير الشباب لمسابقات الحصول على منصب شغل في القطاعات العمومية ومحاربة البطالة[38]، والمختلطة وقد تأسس أول مركز رسمي بمقتضى القرار 22 نوفمبر 1955م على مستوى معهد الدراسات السياسية لجامعة الجزائر. وقد فسر هذا الإجراء الفرنسي تجاه الشباب الجزائري بسعي الإدارة الكولونيالية تأسيس قاعدة موالية لفرنسا وسط المجتمع الجزائري.[39]

3/ الإصلاحات الثقافية :

اهتم جاك سوستال**Jacques Sustal** بهذا المجال وأعطى له أهمية كبرى في سياسته الإصلاحية مسألة الثقافة الجزائرية، وتماشيا مع السياسة الإستعمارية السابقة، أقدم هذا الأخير منذ 1955 على غلق مجموعة من المدارس غير المرخص بها وحتى المدارس التي تملك الترخيص ،لأن المعلمين فيها مشتبه فيهم في الإنتماء إلى جبهة التحرير الوطني وبهدف إحتواء هذا القطاع الحساس أقر الحاكم العام جاك سوستال **Jacques Sustal** رفع عدد الأقسام والمراكز التي تستقبل الأطفال دون سن العاشرة (10 سنوات) التي يتلقون فيها دراسة مكثفة لمدة عامين كاملين، تتبع في بعض

الاحيان بتكوين مهني يساعد المتخرج على إيجاد مهنة، حيث وصلت قدرة إستيعاب هذه المراكز إلى 1050 تلميذ في كل مركز[40].

لم يتغافل سوستال**Jacques Sustal** عن تعليم اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة العربية فهي تخدم فرنسا بالدرجة الأولى، وتجعل من خريجي مدارس فرنسا في الجزائر همزة وصل بينهم وبين الأهالي الجزائريين وأيضا ابراز تفاني فرنسا في نشر الحضارة الغربية الراقية في البلاد الجزائرية ومكافحة الامية التي تفشت في أغلب سكان الجزائر.

أما الدين الإسلامي فقد حظر في أعمال جاك سوستال **Jacques Sustal** الذي وافق هذا الأخير على إستقلالية الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية وتشكيل جمعيات ثقافية مسلمة للإشراف على الأملاك الوقفية مع الإعتراف بسلطتها، ولحل النزاعات تم تعيين محافظ مسلم ،وهذا على غرار ما يعمل به في جميع البلدان دون استثناء.

3-3 الإصلاحات العسكرية :

إصلاحات جاك سوستال**Jacques Sustal** العسكرية تماشت وخطى فرنسا العسكرية على يد الحاكم العام المعزول روجي ليونار، فبقدوم السيد سوستال **Jacques Sustal** عرفت الجزائر عهدا جديدا من الفضائع الإستعمارية التي وصلت إلى حدودها ذات الوجهين للقضاء على الثورة، فقد كان توجهها يعتمد الحال الإرهابي تحت غطاء :

ا)*حالة الطوارئ[41] التي فوضتها فرنسا في 19 مارس 1955 على بعض مناطق البلاد من اجل التهدئة أي سياسة التهدئة لمواصلة الإصلاحات، فحالة الطوارئ إحدى وسائل التهدئة التي تعرف بوضع كل السلطات السياسية والإقتصادية في البلاد تحت تصرف الإدارة العسكرية التي

فوضت لها كل الصلاحيات في التفتيش والمراقبة واعتقال من لا علاقة له بأمر الإعتقال[42] والسجن وغيرها، وقد لخصها السيد سوستال **Jacques Sustal** في عبارته المشهورة "سياسة الثقة والأخذ بعين الإعتبار" هذه العبارة المذكورة عنه تندرج تحتها النقط التالية :

- النفي والإقامة الجبرية.
- تفتيش المنازل بالليل والنهار.
- مراقبة الصحافة والنشاطات الثقافية.
- محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية.[43]

سمح هذا القانون للإدارة والجيش بارتكاب تجاوزات كبيرة من جهة، وساهم في توسيع المد الثوري أكثر من اختوائه من جهة أخرى.

ب)* إقامة المحتشدات[44]: أختير لها المناطق النائية لقطع الإتصال بالأشخاص المجبرين على الإقامة فيها، وكان أول محتشد بالمسيلة الذي حشد فيه حوالي 600 رجل، ومع ذلك كانت النتائج المرجوة عكسية بالنسبة للمستعمر لأن المحتشد كان أحد الوسائل لنشر مبادئ الثورة المباركة وأهداف جبهة التحرير الوطني وشرح القضية الوطنية بدل فصل سكان الريف وعزله عن بعضه البعض.

ج)* مبدأ المسؤولية الجماعية: يفسره بعض الجنرالات الفرنسيين بانه ابأنه يعني إلقاء القبض على جميع رجال القرية ثم يسجنون في المحتشد إذا قام المجاهدون بأي عمل تخريبي على مقربة من تلك القرية.

أما الجنرال بوفر Beauffre فكان يرى أنه يجب هدم القرية بأكملها في جالة ما إذا أعدم جندي فرنسي واحد في تلك القرية، وقد صرح جاك سوستال على تبعه هذه السياسة في مقولته "أنا موافق على تحميل المسؤولية

للسكان المتواطئين، إجبارهم على الإصلاح والتعويض، وإن لم يكن لديهم مال نرغمهم على الأشغال وعلينا مصادرة مواشي وأملاك المتمردين .."[45]

كانت حالة الطوارئ وإجراءاتها ترمي جميعها إلى خلق حالة من الصدمة وتشتيت صفوف جيش التحرير غير أن التجارب كشفت المعتقلات والمحتشدات مراكز جيدة للتكوين السياسي ونشر الوعي حتى أن بعض المعتقلين إلتحقوا بجبهة التحرير الوطني و جيشها.

د)*طلب الإمدادات العسكرية:

كان سوستال **Jacques Sustal** يراهن على ما يسميه بـــ"القمع الفرنسي" بالإعتماد على قوات الجيش، حيث وصل عدد الجند الفرنسي في الفاتح نوفمبر عام 1954م إلى 49700 جندي ليصل في الفاتح فيفري سنة 1955م حوالي 83400 جندي، وأمام هذا العدد القليل من جهته فقد طلب إمداده بـــ :100000 جندي فكان له ذلك وأيضا وعد بطائرات عمودية ودبابات وشاحنات مدرعة ثقيلة كما وصلت الوحدة الحديدية الثانية للمشاة بقيادة الجنرال بوفر التي وجهت ضربات قوية للثورة في منطقة القبائل.[46]

ومن العمليات العسكرية التي إشتهر بها الحاكم العام بالجزائر نجد :

-* **عملية العصفور الأزرق(Oiseau Bleu)**[47]: بدأت هذه العملية في جويلية 1955م مع أحد المناضلين السريين في جبهة التحرير الوطني المدعو" زيدات أحمد" الذي كلفه صديقه "الطاهر عشيش" بمهمة تجنيد رجال مناوئين للثورة في صفوف جيش التحرير الوطني، وقد كانت العملية في منطقة جبلية بالقبائل " منطقة عزازقة" بالمنطقة التاريخية الثالثة التي يترأسها القائد كريم بلقاسم[48].

خطة سوستالJacques Sustal لم يكتب لها عمرا طويلا، فقد كشفت من طرف " أحمد زيدات" الذي سارع إلى إعلام كريم بلقاسم بالخطة الجهنمية المدبرة من قبل الوالي العام، عندها إتخذ هذا الأخير الإجراءات المطلوبة ولكن بسرية تامة حتى لا يكتشف المستعمر الخطة.

اهتدى كريم بلقاسم إلى خطة محكمة إذ أنه طلب من أحمد زيدات السرية في العمل، وتم تجنيد التنظيم السري[49] للجند العسكري في جيش التحرير بأسلحة حديثة وألبسة عسكرية وأموال ضخمة، وبعد مدة إلتحقت هذه العناصر المنتشرة في كل المنطقة بالمجاهدين كما أمرهم البطل كريم يلقاسم عام 1956م، وبذلك أفشل القائد البطل بلقاسم المؤامرة الإستعمارية وحولها لصالح الثورة بفضل دهائه، وبعث إلى جاك سوستال برسالة يسخر منه بقوله: "شكرا لك السيد سوستالJacques Sustal على الأسلحة والأموال التي أرسلتها لنا، فكاد أن يجن الحاكم العام الفرنسي حتى أغمي عليه من شدة المفاجاة.[50] واستعمال الزجر والقمع الدموي[51] وسيلة للقضاء على الثورة الجزائرية.

وبانتقال السلطة إلى يد العسكريين شهر أفريل 1955م، وجد سوستال Jacques Sustal نفسه معزولا، وتخاى عنه رجاله الذين كانو حوله، فقد استقالت جيرمان تيون من منصبها في 30ماي 1955م، ثم جاء دور فينسان مونتاي يوم 24 جوان 1955م وتلاه في الإستقالة جاك جوبي، وهولاء هم النواة الأساسية التي إختارها سوستيلJacques Sustal لمساعدته على إدارة الجزائر منذ قدومه إلى الجزائر في 15 فيفري 1955م. وقد استقال هؤلاء بسبب القمع المسلط على الجزائريين واليساريين الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية[52].

جاك سوستال**Jacques Sustal** ارتكز على دعائم قانون 20 سبتمبر 1947م كستار واق يغطي به سياسته القمعية التي ينوي سلوكها لإرضاء الأوروبيين وثبت ذلك يوم 03 أفريل 1955 حيث تقرر إصدار قانون الطوارئ وهذا لم يجد نفعا معه وعليه سارعت بعض الشحصيات إلى حشد الإمكانيات الممكنة لإفشال مشاريعه كبانكي غارفو رئيس بلدية سكيكدة، وبوير جانز أحد الموظفين القدماء في الحكومة العامة وكذلك رومير مارتر من كبار مستوطني كبار متيجة الذين تحركوا إلى إعلان ميلاد تنظيم سياسي جديد معارض للحكومة الإصلاحية وهو " الإتحاد الفرنسي للشمال الإفريقي"[53].

4-2 موقف الجزائر :

موقف الجزائريين واضح وهو الرفض في وقت كانوا يجهلون فيه مصيرهم، وهذه المرة رفضهم مؤكد من طرف جبهة التحرير الوطني التي كانت حريصة على توعية الشعب بضرورة الرفض لمثل تلك الإصلاحات والمخططات ودليل ذلك موقف فرحات عباس حين قال " إنها ناقصة جدا فقد كان في الإمكان أن نرحب بها في 1920 أو 1930أو 1939م، أما في عام 1955م فلم يعد لها أي صدى في وسط المسلمين"[54]. من هذا التصريح يتضح جليا أن إصلاحات **سوستال** جاءت متأخرة أمام تصاعد الوعي الوطني ونضج الضمير الجزائري الثوري، ويضاف إلى ذلك تصريح عبان رمضان في منشور موجه إلى الشعب الجزائري، وأهم ما جاء فيه هو تذكير بأفكار بيان أول نوفمبر 1954م تحذيرا لجميع أولئك الذين قد يستهويهم الإستماع إلى جاك سوستال **Jacques Sustal** ولإثبات شعبية واستمرارية الثورة تقرر القيام بهجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني على

مراكز القوات الفرنسية بشتى أصنافها.وينظر مصطفى الأشرف لهجومات 20 أوت 1955 من زاوية أخرى بأن الحدث برأيه كان بداية للمعركة الحقيقية لجيش التحرير، وليؤكد في هذا الصدد أن زيغود يوسف نجح سنة 1955 فيما فشل فشل فيه شي غيفارا **Che Guevara** بعد 12سنة.[55]

خاتمـــــة :

بعد دراستنا لسياسة الإصلاحات التي جاء بها "جاك سوستال" في الميدان الإقتصادي والإجتماعي نجد بأنها جاءت كإجراء إصلاحي عمدت إليه السلطات الفرنسية بعد فشل العمل البوليسي والقمعي في الجزائر، وبعد إدراكها الفائدة في الإستمرار في سياسة الكذب والمخادعة، الممارسة على الرأي العام الفرنسي، وأنه آن الأوان لإرساء قواعد سياسية أكثر وضوحا ومقبولة بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين على الأقل.

واتضح لنا بأنها استيراتيجية لاتختلف عن سابقاتها، خاصة فيما يخص أهدافها، فالظاهر تلك المخططات هدفها هو استصلاح الأراضي وتوزيعها على الجزائريين، وكذا توفير خدمات جديدة للجزائريين، ومن هناك القضاء على الفقر والبطالة، ولكن مشروع سوستال ذلك قد تجاوزه الزمن ،وهذا إذا نظرنا إلى الظروف التي ظهر فيها، فالوعي كان منتشرا يومها أكثر من أي يوم مضى، خاصة وأن الثورة كانت في مرحلة الإتساع والإنتشار يوما بعد يوم لتشمل مختلف مناطق الوطن، وجبهة التحرير التي نجدها حريصة على توعية الشعب بحقيقة الإستعمار، وكذا كشف النقاب عن مختلف خلفيات إصلاحاته.

الهوامش:

(1) Yves courrière. La guerre d'Algérie .**Le temps des léopards .vol** .P15 1993 .Alger. **2**.edition.Rahma

(2) اشتهر دوغول بلقب رجل 18 جوان لأنه قاد عملية تحرير باريس من الإحتلال النازي في 18 جوان 1944، وكان من قبل زعيما لحكومة فرنسا الحرة بلندن،بعد استسلام فرنسا للألمان في 17جوان 1940م، ويعتبر من أشهر شخصيات القرن 20م، جمع في مسيرة خمسين سنة بين صفة الرجل العسكري والسياسي، وصفة رجل الدولة المتميز أنظر :- شبوب محمد، **اجتماع العقداء العشر من 11أوت إلى 16 ديسمبر 1959م** ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة *تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر*، جامعة وهران، 2009-2010م، ص23.

(3)عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م**، ترجمة عمار مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص196.

(4) من مواليد 1907 بفرنسا، من أصول يهودية برتغالية، نال شهادة الدكتوراه في القانون، مارس المحاماة وكان أحد القادة البارزين في رابطة العمل الجامعي الجمهوري الإشتراكي، عين رئيسا لبلدية لوفيار1935، من المعارضين للحرب الفيتنامية1954م، عين رئيسا للمجلس الفرنسي ومسك حقيبة وزارة الخارجية، عقد إتفاقية سلام مع هوشي منه في مؤتمر جنيف 1954، منح استقلال تونس،وعين رئيس حكومة فرنسا في الجزائر1954 إلى فيفري1955. انظر:

- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص

(5) ولد بمدينة بيزير 18 أوت 1908، مارس المحاماة، 1946 التحق بالحزب الراديكالي وكان من المدافعين عن حزب الجنرال دوغول مما دفع هذا الأخير إلى تكليفه بمهمة رسمية في جمهورية الصين الشعبية1963م، تسلم عدة مناصب حكومية منها وزير المالية1950-1951، ووزير الخارجية 1955م، ورئيس حكومة فرنسا في الجزائر 1955 إلى فيفري 1956، انظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص

([6])سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962م**، دار المعرفة، 2009، ص141.

([7]) من مواليد 25 اكتوبر 1916 في مدينة جارناك، عين وزيرا لقدماء المحاربين في حكومة "لراماي" سنة 1947م، شغل منصب وزير في حكومات الجمهورية الرابعة، ووزير الداخلية في حكومة منداس فرانس 1954، مات في 1996م بسبب مرض السرطان وقد خلف وراءه عدة مشاريع ضخمة أنجزت في عهده، انظر: – سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009 م، ص ص 112، 114.

([8]) حسينة حاميد، **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962م**، الطبعة الأولى، منشورات الخبر،2007م، ص122.

([9]) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م**، دار هومه للنشر والتوزيع الجزائر،2009 م، ص98.

([10]) بشير خلدون، **من معارك ثورة التحرير**،طباعة جريدة الوحدة، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، ص.12

([11]) الغالي غربي، المرجع السابق، ص207.

([12]) نفسه، ص 209.

([13]) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزءالأول، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر، 1991م، ص223.

([14]) بسام العسلي،**جهاد الشعب الجزائري**، الجزء الأول، دار العزة والكرامة، الجزائر، 2009م، ص 290.

([15])عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص111.

([16]) هذه الكلمة تفيد الذوبان التام في المجتمع الفرنسي أو الدرجة القصوى من الإندماج integration في الواقع لم يكن عند الأوروبيين فرق بين التعبيرين في المضمون وإنما كان الفرق فقط في زمن الإستعمال: كلمة إندماج حديثة بالمقارنة مع لفظ الإمتصاص

أنظر : صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2009، ص71.

([17]) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 210 .

([18]) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 199-200.

([19]) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 267.

([20]) مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج: الجزائر، القاهرة 1954-1956م مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، دار القصبة، الجزائر،2004، ص44.

([21]) يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962م**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 94.

([22]) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 180.

([23]) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، **ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم**، الجزائر،1997م، ص06.

[24]) الغالي غربي، المرجع السابق، ص184.

([25]) ولد سنة 1899، من عائلة حرفية، عينه الرئيس غي مولي على رأس الجيوش الفرنسية بالجزائر، ينتمي إلى تيار اليسار وكان يؤيد فكرة الجزائر فرنسية أنظر: - شبوب محمد، المرجع السابق، ص26.

([26]) أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص56.

([27]) يقصد بها الزراعة التجارية أي الزراعة الأوروبية من خوامض وكروم الموجهة للتصدير والمنتجة في الجزائر.

([28]) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 211.

([29]) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص10.

([30]) الحد الأدنى للأجر المضمون في الجزائر كان أقل مما هو في فرنسا، حيث حدد سنة 1959م بـــ 150-143.5 فرنك للساعة في فرنسا و 150-100 فرنك في الجزائر أنظر: - أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 59.

([31]) نظام تعاقدي بين مالك الأرض الذي يوفر المساحة الزراعية ووسائل الإنتاج، وبين المزارع الذي يستغل هذه المساحة مقابل الحصول على خمس الإنتاج في آخر الموسم، مع أن عدد الخماسين تراجع ، وفي الحقيقة كانوا عمالا يوميون أو فصليون أنظرنفسه،ص 52

([32]) كانت الشركات الزراعية للإحتياط لاتوزع على الفلاحين إلا 2 مليار في السنة فقط على كافة الفلاحين، أنظر نفسه، ص 54.

([33]) Bernard Droz et Evelyne .**Histoire de La guerre d Algerie 1954-1962**.edition Seul.Paris. 1982.pp 64 65

([34]) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 111.

([35]) الغالي غربي، المرجع نفسه، ص 211.

([36]) احمد مهساس، المرجع نفسه، ص 72.

([37]) الغالي غربي، المرجع نفسه، ص211.

([38]) صالح بلحاج ،المرجع السابق، ص72.

([39]) الغالي غربي، المرجع السابق، ص .212

([40]) نفسه، ص 213.

([41]) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص116.

([42]) زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، الطبعة الأولى، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع،2007 م ص 17.

([43]) الغالي غربي، المرجع نفسه، ص 269.

([44]) نفسه، ص 244.

([45]) Y, Courrière Op, Cit, P 103.

([46]) جمال قنان، المرجع السابق، ص 41.

([47]) زهير احدادن، المرجع السابق، ص 23.

([48]) من مواليد 14 ديسمبر 1922م بقرية تيزرا نعيسي، درس في مدرسة صروي، عمل ككاتب في بلدية ذراع الميزان1940، عين مسؤولا عن منطقة القبائل وفي غرة نوفمبر قاد عدة عمليات عسكرية ضد العدو الإستعماري، من أشهر معاركه العصفور الأزرق لتفاصيل أكثر أنظر- رابح لونيسي وبشير بالح والعربي منورو داودة نبيل، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، الجار المعرفة،2010 م، ص ص 173 – 175.

([49]) كانت أول فرقة جندت حيث وصل عددها 30 جندي،تواصلت عمليات التسليح بمقدار 30 إلى50 بندقية كل عشرة أيام، إمتدت عملية العصفور الأزرق إلى المناطق المجاورة تيزي وزو،عين الحمام وأزفون ليصل عددها إلى 1500 رجل الذين سلم لهم 300 بندقية أنظر:نفسه ، ص 175.

([50]) نفسه

([51])أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 201.

([52]) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، 2005م، ص ص 411 412.

([53]) Bernard droz .Evelyne Lever.ed seuil.op. p 68.

([54]) Ferhat Abbas .lautopsie d une guerre .op. p 123.

([55]) محمد عباس، **دوغول والجزائر(أحداث قضايا وشهادات)**، دار هومه للنشر، الجزائر، 2007م، ص 51.

- قائمة المصادر والمراجع :

1- المصادر :

1- Abbas Ferhat, **autopsie d'une guerre**, l'aurore, éd, Garnier frères, paris, 1980

-2 المراجع باللغة العربية :

1- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، 1954-1956، منشورات المتحق الوطني للمجاهد، الجزائر.

02- أحمد مهساس، الحقائق الإستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

03- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع الجزائر،2009م.
04- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، الجزائر، 1997م.
05- بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، الجزء الأول، دار العزة والكرامة، الجزائر، 2009 م.
06- بشير خلدون، من معارك ثورة التحرير، طباعة جريدة الوحدة، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر.
07- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994م.
08- حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962م، الطبعة الأولى، منشورات الخبر ،2007م.
09- رابح لونيسي وبشير بلاح والعربي منورو داودة نبيل، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، المعرفة، 2010م.
10- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، الطبعة الأولى، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع،2007م.
11- سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومه، الجزائر،2009م.
12- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962م، دار المعرفة، 2009 .
13- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
14- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، ترجمة عمار مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
15- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م.

16- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، 2005م.
17- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزءالأول، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر، 1991م.
18- مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج: الجزائر، القاهرة 1954-1956م مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر،.2004
19- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، نشر دار البعث، ط1، قسنطينة، 1984.
20- محمد حسنين، الإستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
21- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومه للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009م.
22- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962م، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

2-2 المراجع باللغة الفرنسية :

1- Bernard Doz et Evelyne Lever, Histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962, éd du Seuil, France, 1982

3- الرسائل الجامعيـــــــة :

1- شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م ظروفه، أسبابه وإنعكاساته على مسار الثورة، مذكرة *تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر*، جامعة وهران، 2009-2010م.